

الإشانة وقال في قول الشاعر لمية موحشا طلل
ان موحشا حاله من طلل مع انه لا يجوز ارتفاع طلل
على الفاعلية لعدم اعتماد الطرف واذا قدر الحس
الطرف الثاني كان الطرف الاول متعلقا به وانما
تقدم عليه للاسراع في الظروف ونظير قولهم
اكل يوم ثوب بتقدير الطرف على الجملة تاسرها
ولا يجوز ذلك في الحالة لا تقوله حال السائر في الدار
ونقل جماعة الإجماع على ذلك والخلاف انما هو في
التوسط بين الطرفين الموحش وبين المجرى عنه فمنه
الجمهور لصحة العامل واحاطة الخفي وتمامه
بمسكنا بقرأة الحسن والسموات مطويات بيمينه وقرأة
أخر ما في بطون هذين النظم خالصة لغير كورنا
بنصب مطويات بالكسر وخالصة بالفتح وقيل لا إجماع
في المسائل لقوله الخفي في فدالك أي ان فدا حاله
ولقول ابن برهانه في هنالك الواجب به التحق ان هنالك
حال فانه قلت أحسن في حاله في البيت أموات
أم معلقة أم معلنة قلت كل ذلك جائز أما
الإعفاء فعلى ان الثاني لما تقدمها ازال عنها
النصدر المحض فسهل العاوها لما سهل العا
ظننت تقدم حسي وان في متي ظننت زيدا قايما

وقول

وقول الحماسي
كذالك ادبت حتى صار من خلق اني رابت ملاك الشيم الادب
او على تقدير الثاني داخل على الجملة الا سمي به
وتقدم اخاله مفترضة بينهما كما قدمنا واما التعلق
فعلى ان الاصل للدين فعلق الفعل باللام كسر
حذفت وبقي التعلق كما تقدم في قول الحمصلي
واخاله اني لاحق فبين كسر الهمزة واما الاعراض
ابن مالك بدر الدين وليس كذلك كما بدنا ولما بين
ووجهه ان يكون مفعولا في الاول ضمير الشأن مخروفا
والاصل وما اخاله ومن حذف ضمير الشأن الحديث
ان من اسند الناس عذبا يوم العتامة المصورون
وحكاية الخليل بل يجوز ان يكون التقدير انك وهو
اولي لان ضمير الشأن خارج عن القياس لعوده على
المتأخر ولنفسه بالجملة فلا ينبغي الحمل عليه مع امكان
غيره ولصحة ان الاولي في الضمير المنصوب بان من قول
تعالى انه برأكم هو وجبيله ان تقدم عابد اعلم
السطان لا ضمير الشأن خلافا للزحزحي وما يوجد
ذلك قرأة بعضه وقبيل بالنصب وضمير الشأن لا يبيح
تتابع والاصل تراتق القرأتين وعلم ان البيت
مستعمل على اربع جهل الاولي ارجو فاعله وانعمل له